خصائص اللغة العربية
في ميزان البحث اللساني الحديث (الجزء الأول)

Characteristics of the Arabic Language
in the Balance of Modern Linguistic Research (Part One)

الطيب دبة
جامعة عمار ثليجي - الأغواط
tayebdebba@gmail.com

الملخص:
يثير موضوع خصائص اللغة العربية في أوساط الباحثين الكثير من اللغط والصخب، والكثير من الجدل والاختلاف. وفي سياق السعي إلى تأطير هذا الموضوع تأطيرا كفيلا بضبط مفاهيمه، وتأسيس قضاياه على خلفية علمية راسخة ارتأينا أن ننطلق في معالجته من همّ التساؤل عن معطيات القراءة العلمية الموضوعية لما يُنسب إلى العربية من خصائص ومزايا. وللإجابة عن هذا التساؤل يبدو من الضرورة أن ننطلق - في تعرضنا لخصائص اللغة العربية - من مفاهيم اللسانيات الحديثة بوصفها خلفية منهجية كفيلة بتقديم جوابٍ مؤسَّس على معطيات موضوعية، وتحرّيات دقيقة، وأدلة علمية لا تدع مجالا للاتهام بالتعصب أو التوهم أو الصدور عن الانطباع. وفي هذا البحث محاولة للحديث عن بعض خصائص العربية ضمن هذا الاتجاه.
ولأننا قسمنا البحث إلى جزءين فقد اخترنا أن نتعرض في أوله لمجموعةٍ من الخصائص هي ألصق، في النظام البياني للعربية، بمستوياته اللفظية، وأدعى لبيان جوانب التميُّز فيها؛ وهي: خصائص الاشتقاق، والاطراد، والاقتصاد اللغوي.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، الخصائص، المستويات اللفظية، اللسانيات.

Abstract:

The topic of the characteristics of the Arabic language sparks a lot of confusion and noise among researchers, as well as a great deal of debate and disagreement. In the context of seeking to frame this topic in a way that accurately defines its concepts and establishes its issues on a solid scientific background, we have decided to start addressing it by questioning the objective scientific basis for attributing certain characteristics and advantages to Arabic in scientific literature. To answer this question, it seems necessary to begin by exploring the concepts of modern linguistics as a methodological background that can provide a well-founded answer based on objective data, meticulous investigations, and scientific evidence that leave no room for accusations of bias, speculation, or subjective impressions. This research is an attempt to discuss some of the characteristics of Arabic within this approach. Since we have divided the research into two parts, we have chosen to first address a set of characteristics that are closely related to the structural levels of the Arabic language and to highlight aspects of distinctiveness within them. These characteristics include derivation, syntax and linguistic economy.

Keywords: Arabic language, characteristics, structural levels, linguistics.

مقدمة:

لا يملك المتأمل في نصوص العربية الخبير بأسرارها إلا أن يقول: ما أروع هذه اللغة! وما أدق نظامها! وما أسحر بيانها! فهي لا تترك معنى إلا وأتت على مختلف وجوهه وحواشيه، ولا لفظا مفردا أو مركبا إلا ورتبته في أحسن أنساقه ومبانيه، ولا بيانا ساحرا إلا وتوشّحت به وتجمَّلت بنواصيه. ومع أن حصيلة التتبع التاريخي لمواقف العلماء إزاء نشأة اللغات تقضي بردِّها جميعا إلى التواضع والاصطلاح إلا أن الناظر في معطيات النظام البياني للغة العربية ليجد نفسه مدفوعا إلى القول إنها من عند الله وليست من وضع البشر، ولابن جني نص في الخصائص، يبدو أنه من أحسن النصوص المعبرة عن هذا الموقف، يقول فيه: «وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة، والإرهاف والرقة، ما يملك عليّ جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر [...] وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله جلّ وعزّ، فقوّى في نفسي اعتقاد كونها توفيقا من الله سبحانه، وأنها وحي»[1]. ويكفي العربية شرفا أن أنزل الله بها كتابه الكريم، واختارها - من دون كل لغات العالم- لأن تكون الوعاء الذي فيه تجتمع آياته البيّنات، والوسيلة التي بها يُحفظ في الصدور، والرسالة الخالدة التي بها يخاطب الله أجيال البشر في كل زمان ومكان.

وما كان للغة العربية أن ترقى إلى مستوى هذه المهمة الجليلة، ولا أن تحظى بهذا التكريم العلوي وتتشرّف بهذه المنزلة لو لم تكن تملك من خصائص البيان الراقي والتعبير الدقيق ما تتميز به عن لغات العالم، فهي لغة ثرية في مفرداتها فلا ينضب معين دلالاتها، ومطواعة مرنة في تراكيبها فلا تقصُر عن مختلف أصناف المعاني، وواسعة مفتوحة في أنظمة بيانها فلا تضيق عن حاجات المتكلمين، ومعطاءة متجددة على الرغم من ثباتها فلا يُعجزها غريب وافد أو معنى جديد.

والحق أن القول بفضيلة اللغة العربية وتميزها عن سائر اللغات إن كان لدى البعض أمرا واضحا لا شبهة فيه، ولا مدعاة إلى رده أو الطعن فيه، فهو لدى آخرين قول مردود ومحض ادّعاء. ونظرا إلى ما تحمله هذه المسألة من حساسية قد تثار حولها الشكوك والاتهامات لارتباطها باعتبارات الشعور القومي، فقد صار لزاما على من يتصدى للحديث عن خصوصية اللغة العربية أن يركن إلى الأدلة والبراهين، وألا

يكتفي بتقديم الأحكام الانطباعية كالقول إن العربية لغة القرآن، وإنها لغة آدم، وإنها لغة أهل الجنة، وإنها، وإنها..

لقد آن الأوان لأن نتجاوز مرحلة الحديث الانطباعي عن فضيلة اللغة العربية وعن شرفها وكرامتها إلى مرحلة الحديث العلمي عن مزاياها وخصائصها القائمِ على الأدلة الساطعة والبراهين القاطعة، وفي ظل هذا التوجه يبدو أنه لا سبيل إلى التزام العلمية في إثبات خصوصيات اللغة العربية إلا بالاستناد إلى مبادئ اللسانيات الحديثة؛ فليس هنالك ما هو أقوى حجة وأحسن تدليلا وبرهنة - في مثل هذا الموضوع - من مفاهيم اللسانيات التي قامت أسسها على مبدأ الدراسة العلمية للسان البشري، لا سيما ونحن في زمن كثرت فيه مواقف التهوين من شأن العربية، وتوالت دعوات المغرضين إلى إلغاء إعرابها، وتغيير حروفها، وهجر أساليبها القديمة، إلى جانب دعاوى الاتهام بالتعصب أو التوهم لكل من يتصدى لحمايتها، أو الدفاع عنها، أو يسعى في بيان فضائلها وشرف منزلتها.

- خصائص العربية في ميزان البحث اللساني الحديث:

إن الاستناد إلى مفاهيم اللسانيات الحديثة لمدارسة هذا الموضوع المهم تعدُّ عملا ضروريا لا مندوحة عنه، وذلك حتى نبيّن أن معالم الفضيلة والتميز في نظام اللغة العربية إنما هي أحكام موضوعية وحقائق ثابتة تدل عليها مقاييس المنهج العلمي، وتسندها معطيات الدراسة العلمية لظواهر اللغات، وأنها ليست مجرد أوهام يدفعها التعصب وتثيرها نزوات الاندفاع العاطفي، وإن كان من شأن اللغات عادةً أنها كثيرا مّا تستمد قوامها من الشعور القومي، ولكن مع ذلك فلا مناص من أن نُثبت أسباب الفضيلة والتَّميز في نظام اللغة العربية بالرجوع إلى معطيات المنهج العلمي، وحقائقه، وتحقيقاته.

وفيما يلي محاولة للكشف عن جملة من خصائص اللغة العربية في ظل هذا الاعتبار العلمي المستهدي بالوصف اللساني القائم على موازين البحث اللساني الحديث ومعاييره. وإن أول ما يدعو إلى الانتباه في ضوء هذه المقاربة اللسانية المتتبعة لمجموعة من خصائص العربية أن بعضها يرد التعرض له من خلال مستويات البناء اللفظي لوحدات اللغة ولتراكيبها، وذلك من جهة ما يستدعيه نظامها المغلق حيث الاستناد إلى معطيات الواقع اللغوي الداخلي Réalité

Linguistique interne، وهو ما سنتناوله في هذا الجزء. بينما يُتعرّض لخصائص أخرى على مستوى الاشتغال الوظيفي في وحدات اللغة وتراكيبها، وهو ما سيتكفل ببيانه الجزء الثاني من هذا البحث.

وفيما يلي سنتناول، بالعرض والتحليل، ثلاثة خصائص تتصل بمستويات البناء اللفظي في الوحدات والتراكيب هي: خاصية الاشتقاق، وخاصية الاطراد، وخاصية الاقتصاد اللغوي. وسنحاول أن نبرز مزايا كل واحدة من هذه الخصائص الثلاث في ظل الإفادة من خلفية نظرية نستمدُّها من اللسانيات الحديثة.

1. خاصية الاشتقاق:

الاشتقاق عند أهل العربية يُحَدُّ تارة باعتبار العلم بقولهم: هو أن تجد بين اللفظين تناسبا في أصل المعنى والتركيب فتردّ أحدهما إلى الآخر، فالمردود مشتق والمردود إليه مشتق منه، وتارة باعتبار العمل كما في قولهم: هو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب، فتجعله دالا على معنى يناسب معناه، فالمأخوذ مشتق، والمأخوذ منه مشتق منه[2]؛ ومثال ذلك المشتقات التالية: عَلِم، وعالِم، ومعلوم، ومعْلَم، وغيرها مأخوذة من "العِلم" لدى من يرى أن المصدر هو أصل المشتقات، أو مأخوذة من الفعل "عَلِمَ" لدى من يرى أن الفعل أصل المشتقات[3]، أو مأخوذة من المادة الأصلية "ع، ل، م" لدى من يرى أن الأصل هو حروف تدور في جميع تصاريف الاشتقاق على حدّ تعبير أبي البقاء الكفوي في الكليات[4].

تعدُّ ظاهرة الاشتقاق من أبرز الخصائص المميّزة لنظام اللغة العربية، وليس وجه خصوصيتها في رجوع الوحدات بعضها إلى بعض بحيث يؤخذ فيها لفظ من آخر[5]، فالاشتقاق بهذا المفهوم موجود في أكثر لغات العالم، إنما تظهر خصوصية الاشتقاق في وحدات العربية في كونه يرتدّ إلى صياغة لفظية تستمد سمتها البنوية والوظيفية من مفهوم الصيغة، ذلك المبنى الصرفي المجرد الذي اعتاد بعض النحاة على تسميته بالمثال، أو الميزان، أو البناء؛ يقول سيبويه: «أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»[6]، ويقول الرّضي الإستراباذي: "والأَولى أن يقال: الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن"[7]، ويقول ابن جني: "ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله"[8].

ومن أجل إبراز معالم الخصوصية في ظاهرة الاشتقاق على مستوى العربية لا بد من مقابلتها بظاهرة الإلصاق[9] Affixation في اللغات الأوروبية، ذلك أن المقابلة بين الاشتقاق والإلصاق مقابلة بين خاصيتين كبيرتين مختلفتين كلتاهما تعمل ضمن آلية بيانية خاصة ومتميزة.

أما الإلصاق فهو ظاهرة صرفية موضوعها اللواصق Affixes، واللواصق زوائد تضاف إلى أصل مّا يُنعت في أنحاء اللغات الأوروبية بالجذر Radical، فيتغيّر بزيادتها المعنى. وتتصل اللاصقة بأصل الكلمة - في الغالب - على وجهين: إما قبله وتسمى سابقة Préfixe، أو بعده وتسمى لاحقة Suffixe، وهنالك وجه ثالث – في بعض اللغات كالإنجليزية مثلا – توضع فيه اللاصقة في وسط الكلمة، وتسمى حشوية Infixe[10].

ومن أمثلة الاشتقاق الإلصاقي في الفرنسية: لفظ charger يمكن أن تُشتق منه الألفاظ التالية: Chargeur، وChargement، وCharge، وRecharger، وRechargement، وRechargeable، ومن أمثلته في الإنجليزية: كلمة Joyful (سعيد) مشتقة من joy (سعادة)، وكلمة National (الوطني) مشتقة من Nation (الأمة)، وكلمة Writer (كاتب) مشتقة من Write (يكتب)، وكلمة Unhappy (حزين) مشتقة من Happy (سعيد). وقد كانت هذه الطريقة الاشتقاقية البسيطة سببا في تسمية اللغات الأوروبية باللغات الإلصاقية Langues agglutinantes. ذلك أن الاشتقاق فيها ليس أكثر من زيادة قطعة صوتية في أول اللفظ المشتق منه أو في آخره على سبيل الإلصاق.

أما الاشتقاق في العربية، فهو يعود إلى إجراء تحويلي يصيب الصيغة قبل أن يصيب الحروف والحركات، وذلك من حيث يُسفر عن نوع من الامتزاج الداخلي بين الصيغة والمادة الأصلية، ويمتد عبر المحور الترابطي الاستبدالي (Paradigmatique) خلافا للإلصاق الذي لا يعمل إلا في ضوء المحور التركيبي.

وقد خلص محمد عبد الدايم خلال إعادة قراءته للنحو العربي إلى أن الوحدات التي هي من قبيل الصيغ الاشتقاقية يتم تحليلها وفقا لنموذج مميز في الصرف العربي سماه "نموذج الميزان"؛ يقول مبديا ثناءه على هذا النموذج ومبرزا لبعض جوانب آلية عمله الصرفي: "كما يعد درة الصرف العربي هذا النموذج نموذج الميزان الصرفي القائم في أساسه على التمييز بين الحروف والحركات من جهة، وعلى الجذر (الحروف الأصلية) وحروف الزيادات الصرفية من جهة أخرى، وهو يمثل عملا عربيا

خالصا، لا يشترك معهم فيه أحد، بل مثَّل عملهم هذا تحديا للعقلية الغربية التي لم تألف في الصرف هذا النمط من التجريد"[11].

وتتمثل مهمة نموذج الميزان الصرفي في "رصد تغييرات الاشتقاق، إذ يقدم النمط الذي تصاغ عليه مختلف المشتقات. ومن ذلك بيانه الأوزان التي تكون عليها الأفعال ماضية ومضارعة وأمرا، والمشتقات عاملة وغير عاملة، كما يقوم على طائفة قليلة من تغييرات التصرُّف لا الاشتقاق كما في صيغ جموع التكسير، وبناء الفعل للمعلوم والمجهول"[12].

تشير كتب النحو والصرف إلى أن الاشتقاق يرجع إلى أصل مكوَّن من ثلاثة حروف في الغالب، ومن أربعة وخمسة في القليل النادر، وبصبِّ حروف الأصل في قالب الصيغة الصرفية يقع الامتزاج إما بينها وبين حركات الصيغة فقط، كما في: "كَتَبَ"، و"كُتِبَ"، و"كاتَبَ" (إذا اعتبرنا أن الألف هي حركة الفتح الطويلة) التي هي على مثال الصيغ التالية: "فعَل"، و"فُعِل"، و"فاعَل"، وإما بينها وبين الحركات مع حرف أو أكثر من حروف الصيغة الزائدة عن الأصول؛ يقول الرضي في معرض بيانه لوظيفة الصيغة من حيث هي محصلة الائتلاف بين ثلاثة عناصر هي: الحروف الأصول، والحركات الطارئة، والزوائد: «أما الفعل الماضي نحو "ضرب" ففيه نظر لأنه كلمة بلا خلاف، مع أن الحدث مدلول حروفه المرتبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه [...] فهو إذن كلمة مركبة من جزءين يدل كل واحد منهما على جزء معناه، وكذا نحو أُسُد في جمع أَسَد، وكذا المصغّر، ونحو رجال، ومساجد، ونحو ضارب، ومضروب، ومضرب لأن الدال على معنى التصغير، والجمع، والفاعل، والمفعول، والآلة، في الأمثلة المذكورة الحركات الطارئة مع الحرف الزائد»[13].

وفي هذه الحالة تجري إضافة الحروف مع الحركات بترتيبها إمّا قبل حروف المادة الأصلية مثل الهمزة من "أعلم" والميم من "مكتَب"، أو في وسطها مثل اللام من "علَّم"، أو قبلها وفي وسطها معا مثل الهمزة والتاء من "افتعل"، لكن الذي ينبغي الحرص على بيانه وتأكيده في هذه الزيادات أنها ليست من قبيل الإلصاق، وإن بدت في الظاهر أنها كذلك، إنما هي اشتقاق يستمد قيمته اللسانية وسمته الإجرائية من آلية العمل الصرفي لمفهوم الصيغة في نموذج الميزان.

استنادا إلى ما سبق يمكننا القول: إن من الوصف الصحيح والدقيق للاشتقاق في العربية أن نقول: هو إجراء لغوي يحصل بصبّ مادة أصلية ما في صيغةٍ من الصيغ الاشتقاقية التي يتيحها النظام الصرفي. وفي ظل تصورنا لهذا المبدأ الواضح لا تكون الزيادة إجراءً مستقلا في عملية الاشتقاق، إنما هي مجرد استنتاج يلاحظ عند مقارنة المشتقات بعضها إلى بعض، وفي ظل هذا التحديد لا يكون من الدقة العلمية أن نقول - في وصفنا لاشتقاق "مكتوب" مثلا - إنها اشتقت من مادة "ك، ت، ب" مع زيادة الميم والواو، وإنما نقول اشتقت من مادة "ك،ت،ب" بصياغتها على مثال "مفعول".

وعلى الرغم مما في هذا الوصف العلمي لعملية الاشتقاق في نظام العربية من معالم واضحة وسمات فارقة تميزها عن ظاهرة الإلصاق في اللغات الأوروبية نجد بعض الكتابات اللسانية العربية الحديثة تشير إلى أن العربية تستخدم الإلصاق كغيرها من اللغات الأوروبية[14]، ومما ورد في بعض هذه الكتابات أن الحشويات Infixes تلحق المشتقات العربية في الأفعال والأسماء، ومثال ذلك الألف التي تعبّر عن صيغة الفاعل في العربية في مثل: كَتَبَ Kataba، كاتِب Kātib، والياء التي تشير إلى صيغة فعيل كما يلي: عَلِمَ alimaʿ، عليم alīmʿ[15].

يبدو أن أصحاب هذه النصوص لم ينتبهوا إلى أنهم بحكمهم هذا يهدمون خاصية هي من أهمّ خصائص اللسان العربي، تلك التي يحسن أن نسميها ههنا الاشتقاق الصيغي في مقابل الاشتقاق الإلصاقي في اللغات الأوروبية. لكن في المقابل نجد نصوصا أخرى تسند ما ذهبنا إليه في هذا التحليل، وتدفع إلى شيء من الرضى بنتائجه والاستئناس لصحته؛ من ذلك ما تناوله تمام حسان في نقده لتردد النحاة بين اعتبار حروف الزيادة في الصيغ زوائد واعتبارها لواصق، مبينا أن المنهج الأمثل هو اعتبارها زوائد لا لواصق استنادا إلى أن المعاني الوظيفية هي مما تفيده الصيغ لا الزوائد، وأن الزوائد لا يمكن أن ننسب إليها بمفردها معاني صرفية عامة، وأن غاية ما يمكن أن يُنسب إليها هو الدلالة على معنى الجهة في الحدث[16].

وبالرجوع إلى نص الرضيّ السابق الذي تعرض فيه لمكونات الصيغة الاشتقاقية يمكننا أن نقدم مزيدا من البيان أن الاشتقاق يستمد قيمته الإجرائية من مجموع التغييرات الصيغية التي تطرأ على الكلمة لا من الزيادة الإلصاقية وحدها؛ فهو يبين

أن دلالة التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة لم تحصل من الحرف الزائد وحده، ولكن من ائتلاف الحروف الأصول، والحرف الزائد، مع الحركات الطارئة فيما يدل في جملته على الصيغة أو الوزن. ولعل من الأمثلة الدالة على صحة هذا التحليل أن النحاة يقولون في تحديد اسم الفاعل من الثلاثي بأنه ما يُصاغ على وزن "فاعل"، ولا يقولون ما يُصاغ بزيادة الألف بعد الفاء، ويقولون إن جموع التكسير تصاغ بقياسها على صيغ محددة هي مثلا: "فُعُل" كـ "كتُب"، أو "أفعَال" كـ "أصحاب"، أو "مفاعيل " كـ "مفاتيح"، وليس بالزيادة في المفرد.

أما الاشتقاق الإلصاقي فممّا يمكن أن يُوسم به أنه عمل صرفي يُوصف بالبساطة في تحليله اللساني، وعلاقاته المنطقية، وبخلوه من الفكر الإجرائي الذي يعرفه النظام الاشتقاقي للغة العربية، ذلك الفكر الذي يدل على خصوبة ثرية في إنتاج الدلالة، ويعكس حركية وعمقا في ممارسة العقل البياني لإجراءات العملية الاشتقاقية، وذلك عبر انتقاله من حروف المادة الأصلية إلى الصيغة الصرفية النموذجية، ومن الصيغة الصرفية النموذجية إلى ميزانها المتحقق بالنطق، والذي قد يعتوره الإعلال أو الإبدال أحيانا.

ولئن كانت خاصية الصيغ الاشتقاقية في العربية تغري بعقد المقارنة بينها وبين غيرها فلا ينبغي أن يدفعنا الاعتقاد بخصوصيتها إلى أن نحاكم إليها واقع العملية الاشتقاقية في اللغات الأخرى كالأوروبية مثلا، ولا إلى أن نطلب من وحداتها أن تعبر عن اشتقاقها بترابطها على النحو الذي تعرفه وحدات اللغة العربية. وذلك لأن لكل لغة نظامها الاشتقاقي الخاص بها الذي تتعامل به وحداتها وتصدر عنه. وبمراعاة ما يقتضيه هذا النظام سيكون من الخطأ الشنيع أن نحاكم إحداهما إلى أخرى، أو أن نقيس وحدات إحداهما على وحدات الأخرى في أمر الاشتقاق أو في غيره.

وبعض الدراسين يذهبون في الاحتفاء بجوانب الخصوصية في الصيغ الاشتقاقية في العربية إلى الحد الذي ينفون به عن غيرها من اللغات ما تعرفه من صور الاشتراك الاشتقاقي كاللغات كالأوروبية مثلا؛ وذلك استنادا إلى أنه لا يوجد بين وحداتها ذلك الاشتراك الذي نجده في وحدات/ اللغة العربية. ومن الأمثلة التي يشيرون إليها في هذا السياق عن الفرنسية مثلا عدم الاشتراك بين Bureau (مكتب)، وBibliothèque (مكتبة البيت)، وEcrire (كتب)، وLibrairie (مكتبة - محل تجاري) في نفس المادة

الأصلية، وعن الإنجليزية بين: Writer (كاتب)، وBook (كتاب)، وLibrary (مكتبة)، وLetter (مكتوب)، أو بين son (ابن) و daughter(ابنة)، أو بين Student (الطالب أو الدارس)، وLesson (الدرس)، وTeacher (المُدرِّس)، وSchool (المدرسة).

غير أننا لو ربطنا خلفية المقارنة بين العربية والفرنسية هنا بخصائص النظام اللساني لآلية الاشتقاق في كل منهما لوجدنا أن وحدات مثل: Bureau، وBibliothèque، وEcrire، وLibrairie يبدو كل منها مترابطا مع وحدات أخرى مختلفة، وذلك استنادا إلى علاقات ومجموعات اشتقاقية مختلفة هي غير العلاقات والمجموعات التي يقترحها نظام اللغة العربية، فمثلا كلمة: Ecrire (كتب) نجدها تترابط مع : Ecrivain (كاتب)، وEcriture (كتابة)، وEcrit (مكتوب)، وEcritoire (طاولة لجمع أدوات الكتابة)، وEcrivailler (يكتب بلا عناية)، وEcriteau (لافتة)، وأما كلمة Bureau (مكتب) فسنجد أنها تترابط في النظام الاشتقاقي للفرنسية مع: Bureautique (مجموعة التقنيات والوسائل لتطوير الأنشطة المكتبية)، وBureaucrate (موظف في مكتب أو في ديوان)، وBureaucratie (سلطة التعسف الإداري)، وBureaucratique (صفة منسوبة إلى سلطة التعسف الإداري).

وقد يقال مثلا في ألفاظ مثل: Lèvre، وLivre، وOuvre، وŒuvre، و Ivre إنها على الرغم من تقاربها في البنية الصوتية لا يوجد فيما بينها سمات اشتقاقية مشتركة كالتي تعرفها الوحدات الاشتقاقية في اللغة العربية؛ وتفسير ذلك أن النظام الاشتقاقي في الفرنسية يستند إلى الزيادة قبل جذر الكلمة أو بعده وليس إلى التشابه والاشتراك في البنية الصوتية[17].

إن لكل لغة نظامها البياني الخاص الذي، على أساسه وبالرجوع إليه، ينتظم ارتباط الوحدات بعضها مع بعض. وعند المقارنة بين لغتين سيكون لكل منهما علاقات منطقية وبيانية خاصة، لا يمكن أن تكون هي ذاتها العلاقات المنطقية والبيانية التي تعمل بها اللغة الأخرى. وقد كان انتباه سوسير لأهمية هذه العلاقات بين الوحدات وراء اكتشافه الكبير لمفهوم النظام اللساني في دراسة ظواهر اللغات؛ يقول مبينا أهمية العلاقات اللسانية بين الألفاظ: «داخل لغة ما جميع الألفاظ التي تعبر عن معان متقاربة لا تكون لها قيمة إلا بتقابلها فيما بينها [...] فقيمة كل لفظة إنما هي محددة وفق ما يحيط بها»[18].

لا بأس أن نقارن بين الاشتقاق في العربية وبين نظيره في الفرنسية مثلا، ولكن ينبغي أن يتمّ ذلك برد كل منهما إلى النظام الذي تنتمي إليه. صحيح أن النظام الاشتقاقي في اللغة العربية يعمل ضمن نطاق يبدو - في ظل مقارنته بالاشتقاق في سائر اللغات - أوسع مجالا وأدق ترتيبا وأغزر إنتاجا وأعمق وعيا بالعلاقات المنطقية وأكثر خضوعا لمبدأ الاطراد Régularité مثلما سنرى في المبحث الموالي، ولكن لا ينبغي أن يكون ذلك مدعاة للحكم على اللغات الأخرى بأنها تخلو من الاشتقاق، لمجرد أنها لا تستطيع أن تحقق طريقة الاشتقاق التي تعرفها العربية.

هذا، ويشير محمد عبد العزيز عبد الدايم إلى أن تصنيف الوحدات في اللغة العربية يفضي إلى وجود ثلاثة أنماط من الوحدات هي: الصيغ الاشتقاقية، والمبنيات، والعلامات[19]. واللافت للنظر أن غالب الوحدات في العربية هو من قبيل الصيغ، وههنا وجه آخر من وجوه الخصوصية في الاشتقاق، ذلك هو امتناع هذه الصيغ الاشتقاقية من التحليل التقطيعي الذي اقترحه أندري مارتيني في نظريته الوظيفية ضمن ما سماه بالتقطيع المزدوج Double articulation[20]، والذي استلهمه من وحي اللغات الأوروبية ذات الطبيعة الإلصاقية، ومثاله في الفرنسية أن نأتي إلى عبارة مثل: j'ai acheté trois livres فنقطعها إلى وحداتها الدالة كالآتي: /je/ ai/ achet/ é/ trois/ livre/ s . وتكون علامة النجاح في هذا النموذج من التحليل بأن يفضي إلى وجود وحدات دالة غير قابلة للتحليل إلى ما هو أدنى منها بحيث يكون كل وحدة منها قطعة واحدة un segment تتضمن مدلولا واحدا. أما إذا صادف التحليل وحدة ترتد إلى قطعة مفردة لكنها تتضمن أكثر من مدلول فإن مارتيني يعدُّها وحدة ملغمة u. amalgamée (أي قطعة مفردة ولكن امتزج فيها مدلولان أو أكثر)، ويعلن فشل التحليل التقطيعي إزاءها[21].

أما إذا عمدنا إلى تقطيع التراكيب العربية وفق نموذج مارتيني فسنجد أن الوحدات التي هي من صنف "المبنيّات" تقبل التقطيع لأنها ترتد إلى لفظ واحد يدل على مدلول واحد، ومثاله الضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الاستفهام وغيرها، وسنجد أن صنف "العلامات" كذلك تقبل وحداته التحليل التقطيعي، من حيث إنها ذات طبيعة إلصاقية واضحة، ومثالها في العربية العلامة الإعرابية والـ التعريف، وعلامات التأنيث وألف الاثنين وغيرها[22].

إذا كان هذا هو حال المبنيات والعلامات مع التقطيع فإن الصيغة الاشتقاقية لا تقبله بتاتا، والسبب في ذلك يرجع إلى أنها تتميز بكونها تستند في طبيعتها الوظيفية إلى لفظ مفرد ودلالة مركبة، فإذا ما أردنا تقطيع المثال التالي: "انهزمت جيوش العدوّ أمام أبطالنا البواسل" فسنجد أن بعض الوحدات يقبل التقطيع لكونه من المبنيات مثل الضمير "نا" من (أبطالنا)، أو لكونه علامة مثل: تاء التأنيث من (انهزمت)، ومثل: لام التعريف من (العدو) ومن (البواسل)، ومثل حركات الإعراب. أما بقية الوحدات، وهي: "انهزم"، و"عدو"، و"أمام"، و"أبطال"، و"بواسل" فهي وحدات من قبيل الصيغ الاشتقاقية لا يقدر تقطيع مارتيني على تحليلها؛ لأن كل وحدة منها قطعةٌ مفردة لكنها تحتوي على أكثر من مدلول؛ فكلمة "انهزم" مثلا تدل على المادة الأصلية "ه، ز، م"، وعلى صيغة "انفعل"، وعلى معنى المطاوعة في صيغة "انفعل"، وعلى الزمن الماضي، وعلى إسناد الفعل إلى ضمير الغائب المفرد المذكر، وبإضافة تاء التأنيث الساكنة إليها تتحول دلالة الإسناد فيها إلى ضمير الغائب المفرد المؤنث. وكلها دلالات ترابط بعضها مع بعض في قطعة واحدة؛ ومن ههنا فهي تبدو وحدات ملغمة، لأنها تتأبى على التقطيع.

2. خاصية الاطراد:

الاطراد، ويسمى باللغة الأجنبية Régularité، هو ورود الوحدة اللغوية بتواتر معين وعلى وتيرة واحدة بحيث تشكل ظاهرةً تحكمها قاعدة واحدة[23]، ويعرّفه أبو البقاء الكفوي فيقول: «اطَّردَ الأمر تبعَ بعضه بعضا وجرى، واطَّرد الحدّ تتابعت أفراده وجرت مجرى واحدا كجري الأنهار. والاطراد هو أنه كلما وُجد الحدّ وجد المحدود، ويلزمه كونه مانعا من دخول غير المحدود فيه»[24]، ومن تعريفات النحاة للاطراد أنه «التتابع والاستقامة، واطراد القاعدة يعني تتابعها، وعدم تخلفها، وقد استعمل النحاة لفظ الاطراد وما هو مشتق منه، في موضوعات ومواضع كثيرة منها جمع التكسير، فقد ورد قول ابن مالك:

في اسمٍ مُذكّرٍ رُباعيٍّ بِمدّ ثالثُ أَفْعِلَةٍ عَنْهُمُ اطَّرَدْ

يعني أن صيغة الجمع "أفعلة" تطّرد في جمع اسم مذكر رباعي بمدّ قبل آخره مثل: طعام ورغيف وعمود التي تُجمع على: أطعمةٍ، وأرغفةٍ، وأعمدةٍ»[25]. ويقول ابن جني: «فجعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا»[26].

وبهذا التحديد يصبح الاطراد صفة من صفات القياس، وعلامة من علاماته، بل هي أبرز علامة تدل عليه، إذ لو لم تكن الوحدات مستمرةً مطردة في قاعدة ما لما صحّ أن يُقاس بعضها على بعض. وفي مقابل الاطراد يرد الشذوذ علامة دالة على الصيغ السماعية التي لا تطّرد.

هذا ويعدّ الاطراد ثمرة لجهود مضنية بذلها النحاة في دراسة فصيح الكلام العربي ومقابلة بعضه ببعض وقياس بعضه على بعض. يقول حسن عباس في استنباط النحاة لقياس المصادر: «وقد نجحوا فيما أرادوا. فجمعوا المصادر المأثورة جمعا حميدا - قدر استطاعتهم - ثم صنّفوها، ونوعوها، وجعلوا لكل صنف ونوع قواعد وضوابط مركزة، تضمّ أفراده الكثيرة، المبعثرة، وتنطبق عليها وعلى نظرائها مما نطق به العرب، وما ستنطق به - قياسا على ما نطقت به العرب - أجيال قادمة لا عداد لها من خلفائهم»[27].

ونلاحظ ههنا كذلك أن خصوصية العربية ليست في وجود ظاهرة اطراد القياس في ذاتها، إذ الاطراد ظاهرة معروفة في جميع اللغات، ولكن في كونها متحققة في الوحدات والأبنية على نطاق شمولي واسع، ووفق تصنيف مبنوي منتظم ودقيق، وقد أغرى النحاةَ البصريين الاعتقادُ في سطوة الاطراد لفرط ما رأوا من ضبطه لوحدات اللغة، وتحكّمه في زمامها، ودقة تصرفه في قوانينها، حتى ظنوا أن كل ما في اللغة إنما ينبغي أن يكون مقيسا خاضعا للاطراد، لذلك نجدهم يتعسفون في قياس بعض الحالات الشاذة، مع أنها لا تقبل القياس[28]، «بل جرءوا على أكثر من ذلك فخطئوا بعض العرب في أقوالهم إذا لم تجر عل القواعد [...] أرادوا أن ينظموا اللغة ولو بإهدار بعضها»[29].

ولعلّ من أحسن الظواهر وأوضحها تمثيلا لخاصية الاطراد في اللغة العربية ظاهرة الاشتقاق، وذلك من حيث يجري تصريفها للوحدات بصفة دقيقة منتظمة تحكمها وظائف صرفية محدّدة (كاسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، وغيرها). وتأتي دقة الانتظام في الوحدات الاشتقاقية من اشتراكها في مادة أصلية واحدة، مصوغة في قوالب صرفية تطّرد في تمثيلها لجميع الوحدات التي هي من قبيل الصيغ فيما عدا الأسماء الجامدة، بل حتى الأسماء

الجامدة لا تخلو من بعض صور الاشتقاق أحيانا[30]، شريطة أن يكون الأخذ منها لا أن تُؤخذ هي من غيرها لأنها حينئذ لا تصبح جامدة.

ومن الأمثلة الدالة على ما يكشفه النظام الاشتقاقي من دقة في تنظيم الوحدات وقوةٍ في ترابطها وتواترها ذلك الإنجاز العظيم الذي قدّمه النحاة في وصف النظام الصرفي، ولنضرب من ذلك أمثلة عن الاطراد في أبنية الأفعال؛ فقد قسّم النحاة الأفعال إلى مجموعات متقابلة، من خلال الرجوع إلى اعتبارات عديدة: فهم يقسِّمون الفعل باعتبار الصحة والاعتلال إلى صحيح ومعتل، وباعتبار التجرد والزيادة إلى مجرد ومزيد، وباعتبار اللزوم والتعدية إلى لازم ومتعد، وباعتبار عدد حروف الفعل إلى ثلاثي وغير ثلاثي، وباعتبار الزمن إلى ماض ومضارع وأمر، وباعتبار التمام والنقصان إلى تام وناقص، وفي كل من هذه الأقسام قاعدة تخص الفعل وتطّرد فيه، ثم إن النحاة ينزلون بعد ذلك إلى تقسيمات واعتبارات أخرى، كأن يقولوا في المعتل إنه ينقسم إلى مثال وأجوف وناقص ولفيف مفروق ولفيف مقرون، وفي الثلاثي إنه ينقسم إلى رباعي وخماسي وسداسي. ومن ظواهر الدقة في مراتب هذا الاطراد أنهم يجعلون لكل وحدة من هذه الوحدات مثالا يرتبها ويحدد مجموعتها، فيقولون مثلا في الفعل الثلاثي أنه يأتي على وزن فعَل أو فعِل أو فعُل، ويقولون في غير الثلاثي أنه يكون رباعيا وصيغه هي: فعلل المجرد؛ وفاعلَ وفعَّل وأفعل المزيدة، ويكون خماسيا وصيغه هي: تفعلل وتفاعل وتفعَّل وانفعل وافتعل، ويكون سداسيا وصيغه هي: استفعل وافعنلل.

أما سائر اللغات الأخرى فهي وإن كانت تعرف الاطراد، فإنه في وحداتها لا يرقى إلى هذا المستوى من السعة والشمولية ومن التقابل التفصيلي الدقيق؛ ففي الفرنسية والإنجليزية مثلا لا يمس الاطراد عددا كبيرا من أفعالها تُسمى بالأفعال الشاذة Verbes irréguliers، أي أنها شذَّت عن القياس لتباينها في أشكال تصريفها بحيث لا يمكن أن توضع لها قاعدة مطردة تضبطها[31]، ولذلك فإنه لا يتم تحصيلها إلا بحفظها حفظا، لأنه لا قياس لها ترجع إليه، ومن أمثلة هذه الأفعال في الفرنسية: الأفعال التي تنتهي بـ: oir مثل: Voir (رأى) وVouloir (أراد) وبـ re مثل: Prendre (أخذ)، وMettre (وضع) وبـ er مثل: Aller، وir مثل:Sortir (خرج) وCourir (ركض). أما في الإنجليزية فتبلغ الأفعال الشاذة مائة وثمانين (180) فعلا، ومن أمثلتها: to begin (بدأ)

وto come (جاء) وto build (بنى) وto break (كسر) التي تأتي منها صيغة الماضي كالتالي على الترتيب: begun وcome وbuilt وbroken، خلافا للفعل المنتظم V. régulier الذي يأتي منه الماضي بإضافة النهاية ed مثل الفعل:to play والماضي منه played، والفعل: to like والماضي منه liked[32].

أما في اللغة العربية فالاطراد يكاد لا يترك فعلا دون أن يحتويه ضمن قواعده القياسية الضابطة. ولعلّ من مظاهر هيمنة الاطراد في العربية أنه لا يستوعب فقط الظواهر اللغوية القياسية من حيث هي قواعد أصلية، بل يستوعب كذلك الظواهر اللغوية التي تحدث بسبب الشذوذ ضمن قواعد متفرعة عن قواعد أصلية قياسية. ومن أمثلة هذا الضرب من الشذوذ في العربية صياغة الأمر من الأفعال الثلاثية المجرّدة الصحيحة مهموزة الأول ومضمومة العين في المضارع (فعَل، يفعُل)، التي يأتي الأمر منها على وزن فُلْ مثل: كُلْ، وخُذْ، ومُرْ (من أكل، وأخذَ، وأمرَ) خلافا للقياس: افعُل (اؤكُل، واؤخُذ، واؤمُر)، ومثل صياغة الأمر من الأفعال الثلاثية المجرّدة الصحيحة مهموزة العين ومفتوحة العين في المضارع (فعَل، يفعَل)، التي يأتي الأمر منها على وزن فَلْ مثل: سلْ (من سأَل) خلافا للقياس: اِسأَل (اِفعَل)[33]. ومن ههنا نستطيع القول إن الشذوذ في العربية في مثل هذه الظواهر لا يمكن اعتباره شذوذا كالشذوذ الذي تعرفه اللغات الأوروبية، ذلك أنه شذوذ مآله إلى اطراد، أو شذوذ مشمول في سياق من الاطراد.

والواقع أننا حينما نتأمل القواعد الصرفية والنحوية في اللغة العربية نجد أنها لا تعرف من الوحدات الشاذة شذوذا لا اطراد فيه إلا القليل النادر، نذكر من ذلك قولهم: "استنوق الجمل"، و"استَتْيَسَت الشاة"، و"استفيل الجمل"، ومنه قوله تعالى: "استحوذ عليهم الشيطان"؛ فهي أفعال جاءت على وزن استفول خلافا للقياس، إذ القياس فيها أن يقال: "استناق"، و"استتاس"، و"استفال"، و"استحاذ"[34].

ومن خصوصيات الاطراد في العربية أنه يرد بشكل موسع ودقيق، ومن أمثلة ذلك أن الفعل العربي يتصرف مع كل ضمير تصريفا مبنويا خاصا، ولا تتقابل الصيغة نفسها مع أكثر من ضمير إلا في حالات قليلة جدا، كما هو الحال في مثل: أنت تكتب وهي تكتب، وهما (المثنى الغائب المؤنث) تكتبان وأنتما تكتبان. إضافة إلى أن تصريفات الأفعال ترجع إلى صيغ كثيرة لكثرة الضمائر التي يتمّ فيها مراعاة الفرق

بين التذكير والتأنيث على مستوى الغيبة والخطاب، ومراعاة الفرق بين الإفراد والتثنية والجمع، بخلاف اللغات الأوروبية التي لا تعرف المثنى، ولا الفرق بين التأنيث والتذكير في ضمائر الخطاب.

وللاطراد في العربية بعد ذلك فوائد لا يُنكَر فضلها، ولا تخفى خصوصية العربية من خلالها. ومن أهمّ هذه الفوائد نذكر ما يلي:

- يدل الاطراد ضمن إحداثيات العقل البياني من جهةٍ على أن العلاقات المنطقية الذهنية تعمل في النظام البياني للعربية من خلال خصوبة ثرية في إنتاج الدلالة، وحركية وظيفية منتظمة، وتقابلات تصنيفية مرتبة ودقيقة، ويدل من جهة ثانية على أن المنطق البياني الذي يتصرف في شؤون اللغة العربية يمارس عملا إجرائيا راقيا، ويصدر عن فكر لغوي ومنطقي هو في تمام النضج والاكتمال. واللافت للنظر أن العربية ظلت تمارس وظيفتها التواصلية بهذا المستوى على مر العصور «حتى ظن كثير من العلماء الباحثين أنها لغة وليدةُ مواضعة واصطلاح متعمد من حكماء أهلها، لا أنها لغة فطرية تدريجية»[35].
- يؤدي إلى اختزال جميع الوحدات اللسانية في أشكال تجريدية يكون عددها محصورا مقلصا، وتأتي ثمرة التنسيق أو الاختزال ههنا من اعتبارهما أطرا جامعة وقوالب نموذجية تستوعب ملايين الوحدات اللسانية، وبهذا يصير مبدأ الاطراد مظهرا من مظاهر الاقتصاد اللغوي كما سنرى في المبحث الموالي.
- ويساعد - باعتماد مبدأ الاختزال الوارد ذكره في الفقرة السابقة - على تسهيل عملية التحصيل في تعلم العربية، ذلك أن ذهن المتعلم يسهّل عليه استحضار الوحدات من خلال تصوره لنماذج الأبنية الصرفية، وربط المتشابه منها برباط واحد، وتصنيفها إلى هيئات ومراتب. فإذا كان الشذوذ عقبة كأداء في التحصيل والتعلم كما هو الحال مع تصريف الأفعال Conjuguaison من المجموعة الثالثة في اللغة الفرنسية، فإن الاطراد يعد - على العكس من ذلك - مبدأ إجرائيا يسهّل عملية التعلّم، لأنه يقوم على تبسيط القواعد واختزال الوحدات؛ فلولا الاطراد لما جُمعت الوحدات قرأ وجلس وكتب وفتح ونطق وغيرها من مئات الآلاف من الكلمات في باب واحد هو باب فعَل (مفتوحة العين)، ولولا الاطراد لما استطعنا أن نجمع مئات الآلاف من

الوحدات في قاعدة واحدة. يقول العالم الفرنسي (مارسي): «من السهل جدا تعلّم أصول اللغة العربية، فقواعدها التي تظهر معقّدة لأول نظرة هي قياسية ومضبوطة بشكل عجيب لا يكاد يُصدق، فذو الذهن المتوسّط يستطيع تحصيلها بأشهر قليلة وبجهد معتدل»[36]. ويقول ديفيد جستيس يرد على من يتهم العربية بصعوبة نظامها النحوي: «الجانب البنوي المحض - أي نظامها اللغوي المجرد - لا يُسهم في هذه الصعوبة إلا بقدر قليل، فاللغة العربية من حيث البنية لغة مطّردة ومصقولة بشكل غير معهود»[37].

3. خاصية الاقتصاد اللغوي:

الاقتصاد من القصد، والقصد: استقامة الطريق، وقيل: هو التوسط بين الإسراف والتقتير[38]، وهو يعني في مجال الاقتصاد التوسط والاعتدال في التصرف، لتجنب الإفراط والتفريط[39]، والاقتصاد في اللغة «أن يبلُغ المتكلم أكبر عدد ممكن من الفوائد، بأقل كمية من الجهود الذهنية والعلاجية لآلة الخطاب. إنه أداء مكتف مختزل ينقل الفوائد الكثيرة بوسائل تعبيرية ميسّرة، تخفف القدر الكبير مما تطلبه المعاني للإبلاغ»[40].

الاقتصاد ظاهرة معروفة في اللغات الإنسانية، وإن كان جانب الاعتماد عليه وآلية العمل به تتفاوت مراتبهما وتختلف أوصافهما من لغة إلى أخرى، وهو في العربية من أهم خصائصها الدالة على تميزها وفرادتها. ومن أجل الإشارة إلى معالم هذا التميّز نتناول فيما يلي أبرز الظواهر اللغوية التي يبدو من خلالها الاشتغال بظاهرة الاقتصاد اللغوي.

من مظاهر الاقتصاد اللغوي في العربية التوزيع الاشتقاقي للوحدات عبر صيغ صرفية مجردة ومحدودة، وعلى الرغم من محدوديتها فهي تصلح لاستيعاب مئات الآلاف بل ملايين الوحدات، والسبب في ذلك يرجع إلى ما تتميز به تلك الصيغ النموذجية من تجريد واستغراق واطراد؛ فهي مجردة، لأنها ليست وحدات حقيقية، إنما هي وحدات صورية تم استخلاصها وتجريدها من النصوص والشواهد، ومن هنا فهي لا توجد إلا في الأذهان. وهي وحدات استغراقية، لكونها قوالب صرفية يصلح كل منها مثالا نموذجيا يشمل عددا كبيرا من الوحدات، والاستغراق ههنا يراد به القياس، بمعنى أن الوحدات لا يكون لها مثال واحد يستغرقها إلا إذا صلُحت لأن

يقاس بعضها على بعض. وهي مطَّرِدة، لأن كل واحدة منها إنما صحّ استغراقها لعدد كبير من الوحدات بعد أن انتظمت فيها تلك الوحدات واطرد بعضها إثر بعض، إذ لولا الاطراد لما كانت صالحة للاستغراق، ومثال ذلك أن الوحدات: ركِب وشرِب وعطِش وقدِم وربِح يمكن أن يقاس بعضها على بعض، لأنها جميعا تطَّرد في كونها تأخذ مثالها النموذجي من صيغة واحدة تستغرقها وجميعَ الأفعال التي يمكن أن تقاس عليها وهي صيغة "فعِل".

ومما يدل كذلك على خاصية الاقتصاد في وجود هذه الصيغ الاشتقاقية وجهان: أحدهما أننا ببناء الكلمات من هذه الصيغ نستغني عن وجود الزوائد التي يكبر بها حجم الكلمات، ونختزل الدلالة في صيغ تكون مفردة من حيث اللفظ مركبة من حيث المعنى، وقد سبق بيان ذلك والتمثيل له في مبحث "خاصية الاشتقاق". وثانيهما أن الصيغ الاشتقاقية تُستعمل لدى الدارسين ليُستغنى بها عن ذكر الوحدات في أنفسها، وذلك طلبا للاختزال في وصف مبادئ العربية وقوانينها، لأن دراسة الوحدات في أنفسها سيكلف جهدا كبيرا من التقصي والمتابعة ما أغنى الدارسين عنه لو رجعوا إلى تلك الصيغ.

ومن مظاهر الاقتصاد أن تعتمد العربية في ترتيب صيغها الصرفية على توزيع ثلاثي دقيق؛ فحروفها ثلاثة هي الفاء والعين واللّام، وهي وحدها تستوعب جميع الأبنية العربية، وأكثر كلماتها وضعت على ثلاثة أحرف، وقليل منها أصله رباعي أو خماسي، وحركاتها ثلاثة: الضم والفتح والكسر، وصيغ الفعل الثلاثي ثلاث هي فعَل وفعِل وفعُلَ، وتقابلها صيغ المضارع بعدد أقصاه ثلاثة هي: يفعَل ويفعِل ويفعُل[41]. نلاحظ ههنا أن أهم ما يمكن أن يثمره هذا التوزيع الثلاثي لصيغ العربية الاستغناء عن الحروف الكثيرة والحركات الكثيرة لما فيه من التجنّب لعسر النطق والتكلف فيه، وفي مقابل ذلك نجد اللغات الأوروبية تطول فيها الكلمات نظرا لأنها تعتمد في بناء وحداتها على النموذج الإلصاقي وليس على الصيغ الاشتقاقية.

ومن مظاهر الاقتصاد على مستوى التركيب استغناء العربية عن بعض الروابط اللفظية التي تعتمد عليها كثير من اللغات، ومثال ذلك ربطها بين المسند والمسند إليه دون الحاجة إلى واسطة لفظية فنقول : الشمس مشرقة، وخالد مسرور، ونجح علي، فالرابط ههنا لا يكون لفظا صريحا، وهذا خلافا لما هو عليه الحال في التركيب

الإسنادي الذي تعرفه كثير من اللغات الهندية الأوروبية، ففي الإنجليزية والفرنسية مثلا لا بد من رابط لفظي للتعبير عن العلاقة الإسنادية يسمّونه بالفعل المساعد، فمثلا عبارة "خالد مسرور" تصير بالإنجليزية ثلاث وحدات هي: Khaled is happy، وتصير بالفرنسية ثلاث وحدات أيضا هي: Khaled est heureux .

وبمثل الطريقة البيانية التي يتم بها الإسناد في العربية تتم بها الإضافة فنقول مثلا: قلمُ خالد، ورسالةُ أحمد، بينما لا يمكن أن نقول في الفرنسية: stylo Khaled، كما لا يمكن أن نقول في الإنجليزية: Pen Khaled، بينما يصح أن نقول في الفرنسية: Le stylo de Khaled، وفي الإنجليزية: The pen of Khaled، أو Khaled's pen .

وبشيء من التأمل في الأمثلة السابقة يتبيّن أن المثال العربي يبدو أوجز عبارة، وأقل كُلْفة من مثالي اللغتين الفرنسية والإنجليزية، وأن اللغات الأوروبية لا يمكن أن تدرك هذا المستوى من المنطق البياني المبنيّ على مفهوم المخالفة اللفظية، لأنها لغات يستند الذهن في تركيب وحداتها وتحليلها إلى مبادئ التقطيع والإلصاق واحترام الموقعية، وهي مبادئ تقييدية من شأنها أن تقلل من حظ اللغة في العمل اللساني الإجرائي الذي يستمد وجوده من مرونة التركيب ومن حركية الدلالة القائمة على المفارقة والاحتمال والتوقع، وهو ما نجده متمثلا في نظام اللغة العربية بكل قوة ووضوح، لا سيما ما يتعلق منه بمستويات النظام المفتوح، حيث تبلغ مداها ممارسةُ العقل البياني لتحليل وتفسير معطيات التأليف الإجرائي للوحدات، مثلما سيتبيّن لنا مع آخر خاصية من هذا البحث.

ومن مظاهر الاقتصاد في التركيب كذلك ظاهرة استتار الفاعل في فعله، فلا ينطق ولا يُكتب، وقد يتصل بفعله فيكون ضميرا، ومنه كذلك إمكانية الاختزال في الجملة، فقد تُختزل الجملة في فعل، كقولنا : "اجلس"، فهو جملة تامة مؤلفة من الفعل والفاعل المستتر في فعله، وقد تُختزل الجملة في حرف انتهت إليه إجراءات التحويل الصرفي لفعل معتل استنادا إلى مبدأ الاقتصاد في الجهد، كقولنا: فِ صياغةً للأمر من وفى، أو قِ من وقى.

ويبدو أن من أحسن ما يدل على أن اللغة العربية لغة مقتصدة هو ما تشير إليه الأعمال الترجمية المحتفلة بالنصوص العربية سواء أكانت الترجمة من العربية أم إليها، نعني بذلك أن النص العربي حينما يُترجم إلى لغة أخرى، أو حينما يُترجم إلى

العربية نص باللغة الأجنبية فإن حجم النص الأجنبي يكون في أغلب الحالات أطول من حجم النص العربي[42]، وفي ذلك ما يدلّ على أن العربية لغة إيجاز تستغني عن كثير من الزوائد والتراكيب المطولة التي قد توجد في كثير من اللغات.

خاتمة:

تناولنا في هذا القسم الأول من البحث استعراضا بيانيا تحليليا لثلاثةٍ من خصائص اللغة العربية تتصل بمستويات البناء اللفظي للوحدات، هي: خاصية الاشتقاق، وخاصية الاطراد، وخاصية الاقتصاد اللغوي، وسمة قراءتنا لما تحمله هذه الخصائص من مزايا أنها استندت إلى توصيف علمي موضوعي يستمد وجاهته من مفاهيم اللسانيات الحديثة. وفي القسم الثاني من البحث سنتِمُّ معالجة موضوعه في ظل هذا الاتجاه، وذلك بأن نتناول، بالبيان والتحليل، ثلاثة خصائص أخرى، في اللغة العربية، تتصل بآلية الاشتغال الوظيفي.

الإحالات والهوامش:

[1] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، د.ت، ج1، ص47.

[2] ينظر: التهانوي محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون، حاش: محمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، م2، ص510.

[3] ينظر: أبو البركات الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط 1، 2003، ج 1، ص 190.

[4] ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2، 1998، ص 117.

[5] ينظر: Ducrot. O et Todorov. T, Dictionnaire encyclopédique du langage, Edt du seuil, Paris, 1972, p. 28.

[6] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ص2.

[7] شرح الرضي على الكافية، ج 1، ص 40.

[8] ابن جني، الخصائص، ج 3، ص 98.

[9] ظاهرة تعرفها اللغات، وهي تمتاز بوجود السوابق أو اللواحق أو الأوساط التي تُربط بالأصل فتغير معناه أو تخصصه (المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، مكتب تنسيق التعريب، الدار البيضاء - المغرب، 2002، ص 9).

[10] ينظر: Dubois. J et autres, Grand dictionnaire. Linguistique et sciences du langage, p. 21.

[11] النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، ط 1، 2006، ص 171.

[12] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[13] الإستراباذي رضيّ الدين، شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، ج 1، ص 26.

[14] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980، ص 45.

[15] ينظر: سامي عياد حنا وآخران، معجم اللسانيات الحديثة، معجم إنجليزي - عربي، مكتبة لبنان ناشرون، 1997، ص 65، وينظر أيضا لدى من يرى أن المدود وحروف الإدغام ذات وظيفية تمييزية، كالفرق بين همٌّ، وهامٌّ، مع أن التميز حاصل في الوحدات الاشتقاقية من الصيغة في مجملها: مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، دار الآفاق، الجزائر، د.ت، ص ص 33-34.

[16] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص ص 160-161.

[17] وحتى في اللغة العربية، كثيرا مّا نجد كلمات لها بنى صوتية متشابهة إلى حدّ كبير، ومع ذلك لا نجد فيما بينها أية سمة من سمات الاشتراك الدال على الاشتقاق، ومثال ذلك الكلمات التالية: البِر، والبَر، والبُر، وقدِم، وقدُم، والقدَمٌ، واللُّبس، واللَّبس، وحِلمٌ، وحلُم، وغيرها من الوحدات التي لا يكاد يربط فيما بينها شيء على الرغم من الشبه الكبير في بناها الصوتية.

[18] De Saussure, Cours de Linguistique Générale, (Edt préparée par Tollio de mauro), Payot, Paris, 1972, p. 160.

[19] ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2006، ص ص 112- 116.

[20] ينظر: Eléments de linguistique générale, Armand Colin, 1999, 4 ed, pp. 13-14.

[21] ينظر: Ibid, pp. 101-103.

[22] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 156.

[23] المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة النجاح، الدار البيضاء – المغرب، 2002، المادة رقم: 1363.

[24] الكليات، ص 140.

[25] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2، 1986، ص 139.

[26] ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 97.

[27] حسن عباس، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1986، ج 3، ص 188.

[28] من الأمثلة على تعسفهم في هذا الباب تقديرهم بعد إذا الشرطية لفعل محذوف يفسره ما بعده في حال دخولها على الاسم تأكيدا منهم أنها لا تدخل إلا على الفعل (ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، 2001، ج 1، ص 240).

[29] أحمد أمين، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط 7، 1964، ج2، ص ص 294-295.

[30] يكون الاشتقاق من الأسماء الجامدة حينما يؤخذ منها الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، وغيرها من المشتقات، مثل ألفاظ: المقمر، والمشمس، واستأسد، والراجل، المشتقة من: القمر والشمس، والأسد، والرِجل.

[31] ينظر: Jean-Pierre Robert, Dictionnaire pratique de didactique du FLE, OPHRYS, Paris, 2008, p. 44.

[32] ينظر: Gey merlat (Directeur de la publication), Grammaire Anglaise, Brodard & Taupin, 2001, pp. 108-115.

[33] لمزيد من الاطلاع ينظر: سليمان فياض، الأفعال العربية الشاذة، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 1996، ص ص 21-22.

[34] ينظر: ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج 1، ص 119.

[35] محمد عطية الأبراشي، الآداب السامية مع بحث مستفيض عن اللغة العربية وخصائصها وثروتها وأسرار جمالها، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط 2، 1984، ص 114.

[36] عارف النكدي، العربية بين الفصحى والعامية، مجلة مجمع اللغة العربية (دمشق)، مج 44، ج 1، سنة 1969، ص 46.

[37] ديفيد جستيس، محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية، تر: حمزة بن قبلان المزيني)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1425هـ، ص ص25-26.

[38] ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 158، 160.

[39] فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، سلسة لغويات، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، ط 1، 2001، ص 9.

[40] المرجع نفسه، ص 31.

[41] المرجع نفسه، ص ص 78-82.

[42] ينظر: محمد عناني، نظرية الترجمة الحديثة. مدخل إلى مبحث دراسات الترجمة، سلسلة لغويات، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، الجيزة، مصر، ط1، 2003، ص ص 208- 217.

قائمة المصادروالمراجع:

أ- باللغة العربية:

1- الأبراشي محمد عطية، الآداب السامية مع بحث مستفيض عن اللغة العربية وخصائصها وثروتها وأسرار جمالها، دار الحداثة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1984.

2- ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، دون تاريخ.

3- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001، الجزء الأول.

4- الإستراباذي رضيّ الدين، شرح كافية ابن الحاجب، تعليق: يوسف حسن عمر، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، دون طبعة، دون تاريخ.

5- أمين أحمد، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة السابعة، 1964.

6- الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 2003.

7- جستيس ديفيد، محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.

8- حركات مصطفى، الصوتيات والفونولوجيا، دار الآفاق، الجزائر، دون تاريخ.

9- حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء.

10- حسن عباس، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1986.

11- حنّا سامي عياد وآخران، معجم اللسانيات الحديثة، معجم إنجليزي - عربي، مكتبة لبنان ناشرون، 1997.

12- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

13- شاهين عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980.

14- عبد الدايم محمد عبد العزيز، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 2006.

15- عناني محمد، نظرية الترجمة الحديثة. مدخل إلى مبحث دراسات الترجمة، سلسلة لغويات، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، الجيزة، مصر، الطبعة الأولى.
16- فياض سليمان، الأفعال العربية الشاذة، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996.
17- قباوة فخر الدين، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، سلسة لغويات، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، الطبعة الأولى، 2001.
18- الكفوي أبو البقاء، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1998.
19- اللبدي محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.
20- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، 2002.
21- النكدي عارف، العربية بين الفصحى والعامية، مجلة مجمع اللغة العربية دمشق، 1969، المجلد الرابع والأربعون، الجزء الأول.

ب - باللغة الأجنبية:

1- Dubois, J. et autres, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris, 2007.
2- Ducrot. O et Todorov. T, Dictionnaire encyclopédique du langage, Edt du seuil, Paris, 1972.
3- Martinet, A. Eléments de linguistique générale, Armand Colin, Paris, 1968.
4- Merlat Gey (Directeur de la publication), Grammaire Anglaise, Brodard & Taupin, 2001.
5- Robert Jean-Pierre, Dictionnaire pratique de didactique du FLE, OPHRYS, Paris, 2° Ed., 2008.
6- Saussure (de). F, C.L.G, (Edt préparée par Tollio de mauro), Payot, Paris; 1972.